

Distr.: General
5 May 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2021

23 تموز/يوليه 2020 - 22 تموز/يوليه 2021

البند 5 (ب) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الحوار السياساتي الرفيع المستوى
بشأن الاتجاهات والسيناريوهات المستقبلية والآثار
الطويلة الأمد للاتجاهات الحالية في تحقيق خطة التنمية
المستدامة لعام 2030

التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة مرض فيروس كورونا على نحو يعزز
الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل
وفعال لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سياق عقد العمل
والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

لقد أصابت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أكثر من 152 مليون شخص، وأودت بحياة ما يقرب من 3,2 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم (أ). وكشفت الأزمة الناجمة عن تلك الجائحة عن العديد من مواطن الضعف في أنظمتنا الاجتماعية الاقتصادية وأطر سياساتنا، ولكنها أثبتت أيضاً قدرة الحكومات والجهات الأخرى المعنية على اتخاذ إجراءات استثنائية وحازمة للغاية، عند الاقتضاء. والأهم من ذلك أن النكسات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 يجب ألا تكون دائمة. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على اكتساب الزخم اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 خلال عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. ومن المهم بصفة خاصة في الوقت الحالي أن تستغل البلدان عملية التعافي من آثار كوفيد-19 باعتبارها فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل بإرساء أساس قوي للتنمية المستدامة



الرجاء إعادة استعمال الورق

280521 260521 21-05933 (A)



وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل. ويمكن تحقيق ذلك بتوجيه التدخلات السياسية نحو تعزيز قدرة الإنسان والكوكب على الصمود وبتوجيه الكثير من الموارد المخصصة للتعافي نحو الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي يمكن أن تسهم عملية التعافي من كوفيد-19 في بناء اقتصاد أكثر استدامة الاقتصاد وشمولاً وأنظمة متينة وشاملة للرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وفي حماية الكوكب. وقد صُمِّمَ هذا التقرير بحيث يقدم معلومات ذات صلة بالجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021، التي سَتُعقد في تموز/يوليه 2021، ويكمِّله تقرير الأمين العام المعنون "الاتجاهات والسيناريوهات المستقبلية الطويلة الأمد: الآثار التي تمسّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" (E/2021/61).

(أ) World Health Organization (WHO), "Weekly operational update on COVID-19", issue No. 53, 3 May 2021.

أولا - مقدمة

1 - يسلط هذا التقرير⁽¹⁾ الضوء على الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن للبلدان أن تنتظر فيها بغية تعزيز التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويتضمن التقرير تحليلات وتوصيات سياساتية لِيُستَرد بها في المناقشات التي سيشهدها الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021. وقد استفاد من المساهمات الفنية التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها، ويكمله التقرير المعنون "الاتجاهات والسيناريوهات المستقبلية الطويلة الأمد: الآثار التي تمسّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" (E/2021/61).

2 - وقبل تفشي جائحة كوفيد-19، أحرز تقدم على الصعيد العالمي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في عدد من المجالات الهامة⁽²⁾. وشمل ذلك انخفاض معدلات الفقر المدقع ووفيات الأطفال، وتراجع معدلات الإصابة بالتهاب الكبد، حيث اقتربت معدلات الإصابة الجديدة بفيروس التهاب الكبد B المزمن من الصفر. وعلى الصعيد العالمي، ازدادت إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والكهرباء، وكانت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة آخذة في الانخفاض، وتحسنت تغطية المناطق المحمية البرية والبحرية واتسع نطاقها. وكان العديد من البلدان قد أدمج الأهداف في خططه واستراتيجياته الوطنية، كما ربط البعض الأهداف بميزانياته الوطنية أو المحلية.

3 - بيد أن العالم لم يكن، بوجه عام قبل أزمة كوفيد-19، على المسار الصحيح لتحقيق معظم الغايات الـ 169 التي تنطوي عليها أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغايات الـ 21 المقرر تنفيذها في عام 2020.

4 - وكشف جائحة كوفيد-19 عن الطابع الهيكلي والمترايط للمخاطر في عالم متشابك بإحكام، حيث يمكن أن تؤدي أزمة صحية إلى تعطيل التجارة العالمية والتدفقات المالية⁽³⁾. وبالتالي، تسببت الجائحة في ظهور مخاطر جديدة كبيرة تهدد تنفيذ خطة عام 2030، لا سيما في السنتين القادمتين أو السنوات الثلاث القادمة.

5 - وتفاوت أثر جائحة كوفيد-19 فيما بين الأهداف وأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وأسفرت الأزمة العالمية عن انكماش اقتصادي كبير وزيادة البطالة، مما أدى إلى أسوأ حالة اقتصادية يواجهها العالم منذ 90 عاما، مما خلف أثرا هائلا على البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وفي عام 2020، انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3,6 في المائة، أي أكثر بكثير مما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الفترة 2007-2009. وتشير آخر التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض بنسبة 4,6 في المائة (انظر E/2021/58). كما أن الخسائر التراكمية في النواتج، المتوقع أن تبلغ قرابة 8,2 تريليونات خلال عامي 2020 و 2021، قد تقضي تقريباً على كل ما تحقق

(1) يقدّم هذا التقرير وفقاً للولاية التي أصدرتها الجمعية العامة في القرارين 16/61 و 305/72 وفي القرار 298/74 المتعلق باستعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 290/67 المتعلق بالمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والقرار 299/70 المتعلق بمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي، والقرار 305/72 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(2) تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2019 (منشورات الأمم المتحدة، 2019).

(3) تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021 (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

من مكاسب في النواتج خلال السنوات الأربع السابقة⁽⁴⁾. وإضافة إلى ذلك، تزايد الدين العام العالمي بنحو 9,9 تريليونات دولار في عام 2020، وارتفع معدل البطالة في العالم بنسبة 1,1 نقطة مئوية ليصل إلى 6,5، وهي أكبر زيادة منذ الحرب العالمية الثانية. وعلاوة على ذلك، انخفضت التجارة العالمية بنسبة 8,1 في المائة عام 2020 بسبب التعطل الكبير لسلاسل الإمداد والسياحة العالمية. وبحسب تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعنون "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2021"، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا متواضعا بنسبة 5,4 في المائة في عام 2021، وهي نسبة لا تكاد تعوّض الخسائر التي تم تكبدها في عام 2020 في معظم البلدان.

6 - وأثرت جائحة كوفيد-19 تأثيرا شديدا على التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر المدقع والجوع، مما دفع ما يقدر بحوالي 114,4 مليون شخص إلى الفقر في عام 2020، مع تضرر النساء والفتيات بشكل غير متناسب من فقدان الوظائف وتوليهم أعباء إضافية في مجال الرعاية. ويشمل هذا الرقم 57,8 مليون امرأة وفتاة. وبحلول عام 2030، قد يجد ما عدده 797 مليون شخص أنفسهم في فقر مدقع، وبذلك تبلغ نسبة الفقراء 9 في المائة⁽⁵⁾. كما تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد تقريباً ليلبلغ حوالي 265 مليون شخص بحلول نهاية عام 2020.

7 - وحالت التدابير التحفيزية الضخمة التي اعتمدتها الحكومات، التي بلغت قيمتها 16 تريليون دولار حتى آذار/مارس 2021، دون انهيار تام للاقتصاد العالمي وأتاحت تجنب كساد كبير. وساهمت البلدان المتقدمة النمو بنحو 80 في المائة من هذا المبلغ. بيد أنه لا توجد إلا دلائل قليلة على أن هذه التدابير ستعزز الاستثمار الطويل الأجل وتتيح فرص عمل جديدة. ويتبين من التحليل أيضا أن معظم موارد التحفيز قد توجهت إلى الأنشطة والقطاعات التي ظلت الأعمال فيها تجري وفقا للأساليب المعتادة⁽⁶⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التفاوت الصارخ في حجم مجموعات التدابير التحفيزية التي نفذتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يهدد بوضعها على مسارات مختلفة للإنعاش. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن مجموعة البلدان الأقل نمواً البالغ عددها 46 من زيادة دعمها المالي المباشر وغير المباشر إلا بنسبة 2,1 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين بلغ متوسط حجم الحوافز في البلدان المتقدمة النمو 15,6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ولا يبرز هذا التفاوت حجم التفاوت في الاقتصاد العالمي فحسب، بل يؤكد أيضا ضرورة زيادة التضامن والدعم الدوليين، بما في ذلك تخفيف عبء الدين، لأضعف مجموعة من البلدان. فقد أصبح الآن عدد كبير من البلدان النامية على شفا أزمة استدامة. واقتضى تمويل التدابير التحفيزية الاضطلاع بأكثر عملية اقتراض وقت السلم في التاريخ، مما أدى إلى زيادة الدين العام في العالم بحوالي 15 في المائة وسيثقل كاهل الأجيال المقبلة ما لم يوجه جزء كبير من تلك الموارد إلى الاستثمارات المنتجة والمستدامة، وإلى تنشيط النمو الاقتصادي.

8 - وكشفت جائحة كوفيد-19 عن أهمية التكنولوجيات الرقمية والمهارات الرقمية في حياتنا. وانتقل تقديم الخدمات الأساسية والفصول الدراسية وأماكن العمل والحياة الاجتماعية بدرجة كبيرة إلى الفضاء الإلكتروني نتيجة للجائحة. ولعل هذا التطور قد أدى بشكل كبير إلى تسريع وتيرة الرقمنة والتشغيل الآلي

(4) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2021 (منشورات الأمم المتحدة).

(5) المرجع نفسه.

(6) United Nations Environment Programme (UNEP), "Green economy: building back better – the role of green fiscal policies", policy brief, June 2020.

والتحكم الآلي، مما يُرجّح أن يحدث مزيداً من التأثير في الطلب على اليد العاملة في الأجلين المتوسط والطويل. وفي الوقت نفسه، كشفت جائحة كوفيد-19 عن فجوة رقمية كبيرة داخل البلدان وفيما بينها، حيث يقدر عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون تسخير فوائد هذه التكنولوجيات خلال الأزمة بحوالي 3,7 بلايين. وتضررت النساء بشكل خاص من الفجوة الرقمية الجديدة التي كشفت عنها كوفيد-19 بسبب انعدام إمكانية الاتصال الجيد بشبكة الإنترنت وعدم توافر الأجهزة والمهارات الجيدة⁽⁷⁾. وهكذا، فإن الفجوة الرقمية تتحول بصورة متزايدة إلى تعبير عن عدم المساواة في الاقتصاد العالمي.

9 - ومن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 الدور الحاسم الذي تؤديه نظم الحماية الاجتماعية في تثبيت دخل الأسر المعيشية والطلب الإجمالي والمساهمة في الانتعاش الاقتصادي. وفي جميع البلدان تقريباً، لم تكن نظم الحماية الاجتماعية مجهزة للتعامل مع الصدمة الاقتصادية المفاجئة الناجمة عن الجائحة. ونتيجة لذلك، اضطر نحو 190 بلداً وإقليماً إلى استحداث تدابير للحماية الاجتماعية من أجل مواجهة الأثر الاقتصادي لكوفيد-19، أو إلى تكييف هذه التدابير بطريقة أو بأخرى⁽⁸⁾.

10 - وقبل نقشي الجائحة، لم يكن سوى 45 في المائة من سكان العالم، أو 3,2 بلايين نسمة مشمولين بخطة حماية اجتماعية واحدة على الأقل (الهدف 1-3)، مما ترك 55 في المائة، أو نحو 4 بلايين شخص، دون أي ضمان من هذا القبيل. بيد أن الأرقام العالمية تخفي فروقاً كبيرة بين المناطق. ففي أفريقيا مثلاً، يفقر أكثر من 80 في المائة من السكان إلى كافة أشكال الحماية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، لا يتمتع سوى 29 في المائة من سكان العالم بالضمان الاجتماعي الكافي، ويفقر 71 في المائة، أو أكثر من 5 بلايين شخص، إلى الحماية أو يتمتعون بحماية جزئية فقط. وتبين تقديرات النفقات أيضاً أن حصة منخفضة نسبياً من نفقات الحماية الاجتماعية العامة في جميع أنحاء العالم تتفق على الأشخاص في سن العمل والأطفال، مع حصول الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يمثلون نحو 15 في المائة من سكان العالم، على أضعف مستويات الحماية في كثير من الأحيان.

11 - وتشكل الرعاية الصحية العامة عنصراً آخر بالغ الأهمية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تعرض لضغط هائل بسبب جائحة كوفيد-19. وقبل نقشي الجائحة، لم يكن هناك، من بين الغايات التسع المتصلة بالصحة، سوى غايتان، هما الغاية 3-2-1 (وفيات الأطفال دون سن الخامسة) والغاية 3-2-2 (وفيات المواليد)، في الطريق الصحيح لتحقيقها في جميع البلدان بحلول عام 2030. كما أن العالم لم يكن في طريقه لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. ووفقاً لآخر تقديرات منظمة الصحة العالمية (2017)، لا تشمل الخدمات الصحية الأساسية إلا نسبة تتراوح بين 33 و 49 في المائة من سكان العالم، وتتراوح هذه النسبة في البلدان المنخفضة الدخل بين 12 و 27 في المائة. وحتى قبل نقشي الجائحة، كان من المتوقع أن تتراوح النسبة العالمية للحصول على الخدمات الصحية بين 39 و 63 في المائة عام 2030، وهو ما يقل بكثير عن التغطية الكاملة التي تصبو إليها خطة عام 2030.

(7) فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، "يكشف كوفيد-19 عن الفجوة الرقمية بين الجنسين، والعلوم الناشئة، والتكنولوجيات الرائدة، وأهداف التنمية المستدامة، ووجهات نظر أعربت عنها منظومة الأمم المتحدة وأوساط العلوم والتكنولوجيا"، تقرير للمنتدى المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، 2021.

(8) Ugo Gentilini and others, *Social Protection and Job Response to COVID-19: A Real-time Review of Country Measures* (World Bank, 2020).

12 - وأثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً غير متناسب على المرأة، بزيادة عدم المساواة بين الجنسين وأدت إلى عكس التقدم المحرز نحو تمكين النساء والفتيات من تحقيق إمكاناتهن بالكامل. وأصحاب المهن الأكثر عرضة للإصابة بكوفيد-19 هم الأخصائيون الصحيون والعاملون في مجال الرعاية الشخصية، وتمثل النساء نسبة 70 في المائة من هؤلاء. ومن ناحية أخرى، تكون المرأة في معظم الأحيان ممثلة تمثيلاً ناقصاً في اتخاذ القرار في معظم المؤسسات الصحية الوطنية والعالمية. وكان للجائحة أثر اجتماعي واقتصادي كبير على المرأة بوجه عام، لأنها تتحمل عبء مسؤوليات الرعاية وهي أكثر عرضة لخطراً العنف العائلي عندما يمرض أفراد الأسرة أو يصبحون عاطلين عن العمل، أو عندما تغلق المدارس أبوابها. كما تأثر واحد من كل خمسة تلاميذ على صعيد العالم، أو 320 مليون طفل، بإغلاق المدارس حتى كانون الأول/ديسمبر 2020، مما أدى إلى انتكاسات في تعليمهم، وزاد من خطر إساءة المعاملة أو الإهمال في المنزل.

13 - ولئن كان لجائحة كوفيد-19 وقع شديد على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، فقد ترتب عليها تقدم قصير الأجل في العديد من الأهداف المتصلة بالكوكب، كما يتضح من انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة في العالم بنسبة تتراوح بين 4 و 7 في المائة في عام 2020 مقارنة بالعام السابق، وشهد العديد من البلدان تحسناً في نوعية الهواء والماء وتجدد الطبيعة. فقد أفادت الوكالة الدولية للطاقة بانخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطيران الدولي، على سبيل المثال، بنسبة 45 في المائة تقريباً في عام 2020، أي ما يعادل سحب حوالي 100 مليون سيارة تقليدية من الطرق. ويوجد في الوقت نفسه دليل على أن تدابير الإغلاق الناجمة عن الجائحة قد زادت من الكمية الإجمالية للنفايات المنزلية والنفايات الطبية التي يمكن التخلص منها⁽⁹⁾.

14 - وعلى الرغم من الأثر الإيجابي العام لجائحة كوفيد-19 على سلامة بيئة الكوكب، من غير المرجح أن يتحقق الهدف المتمثل في حصر ارتفاع درجات الحرارة في حدود لا تتجاوز 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2050، كما ينص عليه اتفاق باريس، دون التزام مستمر من البلدان في هذا الصدد حتى يتسنى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030، مقارنة بمستوى عام 2010، مع استمرارها في الانخفاض بشكل حاد بعد ذلك من أجل تحقيق هدف الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. وللأسف، فإن العالم بعيد جداً عن تحقيق أي من هذين الهدفين، وإذا استمرت اتجاهات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي كانت سائدة قبل جائحة كوفيد-19، يمكن أن ترتفع درجات الحرارة العالمية بنسبة 3,2 في المائة بحلول نهاية القرن. ونبه فريق العلماء المستقل الذي عينه الأمين العام، في تقريره عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019، إلى أن النظام الطبيعي للأرض قد بلغ نقطة تحول، بحيث أن حدوث اضطرابات صغيرة حولها يمكن أن يؤدي إلى تغيير لا رجعة فيه. وأشار التقرير إلى عدة نقاط مُحدثة لاضطرابات صغيرة من هذا القبيل مثل ذوبان الجليد البحري الصيفي في منطقة القطب الشمالي والصفحة الجليدية في غرينلاند وأنتاركتيكا، وتحات غابات الأمازون المطيرة.

15 - ويبين تفاوت آثار الجائحة على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة مرة أخرى أن الطرق المتبعة حالياً لتحقيق الازدهار تتعارض مع سلامة الكوكب. فالمصدر الحيواني لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الجوائح الحديثة مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية ومرض فيروس الإيبولا

(9) Ece Ikiz and others, "Impact of COVID-19 on household waste flows, diversion and reuse: the case of multi-residential buildings in Toronto, Canada", *Resource Conservation and Recycling*, vol. 164 (January 2021).

وإنفلونزا الطيور، يسلط الضوء على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى حماية الكوكب. وأتاحت الاضطرابات الناجمة عن أزمة كوفيد-19 فرصة للاعتراف بهذا التعارض بطريقة أعمق وبذل جهود أكثر جدية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة خلال العقد الحالي للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة.

16 - ويتجلى من تجربة كوفيد-19 أن البلدان التي أحرزت تقدماً أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أقدر على التعامل مع أثر الجائحة. وعلى سبيل المثال، فإن البلدان التي حققت هدف الحصول على المياه النظيفة (الهدف 6)، وخفضت عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة (الهدف 11)، وخفضت انتشار المشاكل الصحية القائمة من قبل مثل الأمراض غير السارية (الهدف 3) أبلت بلاء أحسن في التخفيف من مخاطر كوفيد-19⁽¹⁰⁾. كما أن التقدم المحرز في انتشار الهواتف الذكية والإنترنت (الهدف 9) مكن البلدان من ضمان اتصالات أكثر فعالية بين الجمهور والسلطات، وكان ذلك بالغ الأهمية في كثير من الأحيان للنجاح في احتواء الجائحة.

17 - ولئن كان أثر أزمة كوفيد-19 غير مسبوق بصفة عامة من حيث نطاقه وحجمه، فإنه لم يصب جميع البلدان وجميع الأشخاص بنفس الطريقة، ويجب ألا تكون النكسات الناجمة عن الجائحة دائمة. وبالتالي يمكن تحويل أزمة كوفيد-19 إلى فرصة للتعافي بشكل أفضل. ويمكن تحقيق ذلك بتوجيه التدخلات السياسية نحو تعزيز قدرة الإنسان والكوكب على الصمود، وتوجيه الكثير من الموارد المخصصة للتعافي نحو الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد برهنت جائحة كوفيد-19 بوضوح على ضرورة تعزيز البلدان لقدرتها على الصمود من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمناخية. كما أبرزت الترابط بين نظم الرعاية الصحية العامة الوطنية، التي تُقاس قوتها بقوة أضعف النظم فيها. ولئن كانت الأزمة قد أبرزت العديد من مواطن الضعف في هياكلنا الاجتماعية والاقتصادية وأطر سياستنا، فإنها أظهرت أيضاً القدرة الخارقة للحكومات والجهات المعنية الأخرى على اتخاذ إجراءات حازمة، عند الاقتضاء.

ثانياً - التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 من خلال إعادة البناء الفعال للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة

18 - ما فتئت جائحة كوفيد-19 تشكل مأساة بشكل عام. غير أن الأزمة كشفت أيضاً بطريقة جديدة أهمية التنمية المستدامة وقدمت دروساً قيمة يمكن استخدامها لإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما يقول المثل، إن مع العسر يسراً. وعلى الرغم من الوفيات والحرمان والمصاعب وغيرها من النكسات، أتاحت الجائحة بعض الفرص. فقد انخفضت انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي نتيجة لكوفيد-19، وتحسنت نوعية الهواء والمياه، ولوحظ بعض التجدد في الطبيعة، كما أبرز أعلاه، ولو أنه من المحتمل أن تكون هذه المكاسب قصيرة الأجل فقط. ويمكن لزيادة الوعي بالأهمية الحاسمة لنظم الصحة العامة والحماية الاجتماعية القوية أن تكون بمثابة جانب مشرق آخر وأن تساعد في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

19 - وتتطلب أزمة كوفيد-19 من الحكومات في جميع أنحاء العالم الاستجابة بتصميم استثنائي. وسيطلب التعافي من آثار الجائحة، لكي يكون مستداماً ومرناً، التزاماً على نفس المستوى، لكي يتسنى

S. Nazrul Islam and others, *Variations in COVID Strategies: Determinants and Lessons*, DESA (10) Working Paper, No. 172 (November 2020).

للبلدان إعادة البناء على نحو أفضل من خلال وضع مسار شامل وفعال لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

20 - وفي هذا الصدد، من المهم بصفة خاصة أن تعطى، في إطار جهود التعافي العالمية، الأولوية لتجنب حدوث تباين كبير بين البلدان في إعادة بناء الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ويُبرز هذا الأمر الحاجة إلى توفير فرص متكافئة لجميع البلدان في الحصول على اللقاحات والتدابير التشخيصية والعلاجية، فضلاً عن التمويل الطارئ للبلدان النامية الأكثر تضرراً.

21 - ويعرض هذا القسم استراتيجيات التعافي المختلفة التي يمكن للبلدان أن تنتظر فيها بهدف تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ألف - السعي إلى تحقيق انتعاش اقتصادي أكثر استدامة وشمولاً

22 - إن عدم كفاية التقدم العالمي المحرز حتى الآن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي، يزيد من أهمية ألا يكون الهدف المتوخى من تدابير التعافي من كوفيد-19 مقتصرًا على إعادة الاقتصاد إلى مستويات ما قبل الجائحة فحسب، بل أن يشمل أيضاً توجيه الموارد نحو مسار إنمائي أكثر استدامة وشمولاً ومراعاً للكوكب. وبناء القدرة على الصمود والاستدامة في الاقتصاد أمر بالغ الأهمية لضمان عدم تحول التعافي عن مسار الاستدامة الذي التزم به قادة العالم في إطار أهداف التنمية المستدامة.

23 - ويكتسي التحول نحو تعافٍ اقتصادي مراعي للكوكب أهمية خاصة إذا كان للعالم أن يبقى بحلول عام 2050 ضمن عتبة الـ 1,5 درجة مئوية التي حددها اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وأن يزيد من قدرة الاقتصادات على مواجهة الصدمات في المستقبل. وأصبح التحول نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة أكثر قابلية للتنفيذ وذلك في ضوء الالتزام الذي تعهّدت به مؤخراً بلدان مسؤولة عن أكثر من 65 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي بتحديد أثر الكربون بحلول عام 2050، واستحداث العديد من تكنولوجيات الطاقة النظيفة الجديدة التي تصبح بشكل متزايد قادرة على منافسة بدائل الوقود الأحفوري من حيث التكلفة. ويقدر البنك الدولي أن استثمار مليون دولار في قطاع النفط والغاز لن يوفر سوى 5 فرص عمل، بالمقارنة مع 17 فرصة عمل ستتم تهيئتها عندما يُستثمر نفس المبلغ في التجهيزات التحسينية للأبنية الموفرة للطاقة؛ و 22 وظيفة في قطاع النقل الجماعي؛ و 13 في قطاع الطاقة الريحية؛ و 15 في قطاع الطاقة الشمسية⁽¹¹⁾.

24 - ولن يؤدي وضع حزمة تعافٍ مراعية لكوكب الأرض وجيدة التخطيط والتنفيذ إلى نتائج بيئية مواتية فحسب، بل يمكن أن يُتوقع منه أيضاً توليد معدلات مرتفعة للعوائد، وتهيئة فرص عمل، وتوليد وفورات في التكاليف على المدى الطويل. ويمكن أن يشمل ذلك تشييد بنية تحتية للطاقة النظيفة، وهو أمر كثيف العمالة ويهيئ على الأرجح فرص عمل أكبر مقابل كل دولار مما هو الأمر عليه بالنسبة للاستثمارات في الوقود الأحفوري. ويمكن لحزمة التعافي هذه أن تشمل استثمارات في تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني، والتعليم والتدريب، والحفاظ على رأس المال الطبيعي، والبحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة.

(11) UNEP, “Green economy: building back better”.

25 - كما يمكن أن تشمل حزمة التعافي الاقتصادي المراعية للكوكب فرض ضرائب على الانبعاثات الكربونية أو زيادتها، وتقليص الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري، مما يسمح لأسعار السوق بإرسال إشارات تشجع الاستهلاك والاستثمار المستدامين في المجتمع. ومن المرجح أن يؤدي تثبيت أسعار النفط إلى جعل الناس أكثر تقبلاً لفرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية وخفض إعانات الوقود الأحفوري، وبالتالي جعل هذا الموضوع أقل حساسية من الناحية السياسية. ويمكن أيضاً إعادة تحديد الغرض من الإعانات الزراعية غير المتسمة بالفعالة والكفاءة وإعادة توجيهها نحو تمكين صغار المزارعين وتوسيع نطاق الممارسات الزراعية القائمة على الطبيعة. ويمكن بالتالي للسياسات المالية وغيرها من الآليات القائمة على السوق أن تؤدي دوراً هاماً في تحويل النظم الزراعية والغذائية من خلال تقديم حوافز تؤدي إلى إحداث تحول في سلوكيات الإنتاج والاستهلاك نحو ممارسات أكثر استدامة. ويمكن أن يؤدي فرض الضرائب البيئية أيضاً إلى زيادة الإيرادات العامة التي يمكن استخدامها لتمويل جهود التعافي ودعم الاستثمارات اللازمة في القطاعات ذات الأولوية مثل الصحة والتعليم والزراعة والاقتصاد الريفي. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي في عام 2020، من شأن فرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية بقيمة 75 دولاراً للطناً الواحد أن يزيد الأسعار في محطات الوقود بنسبة تقل عن نسبة الانخفاض الإجمالي الناتج عن انخفاض أسعار النفط⁽¹²⁾.

26 - وقد تضرر العاملون ذوي المهارات المنخفضة والأجور المنخفضة بشكل خاص من جائحة كوفيد-19. والحالة مزرية خصوصاً بالنسبة للشباب. ولذلك من المهم أن تستهدف تدابير التعافي الاقتصادي هذه الفئة لتفادي إحداث ضرر طويل الأمد في آفاق سوق العمل للشباب. وسيتطلب ذلك من الحكومات وضع أطر عمل تطلعية بشأن العمالة تستهدف زيادة فرص العمل للشباب. ويمكن لتدابير التعافي أيضاً أن تكفل توجيه الدعم إلى القطاعات ذات القدرة على تهيئة فرص للعمل اللائق والمنتج لفئات محددة في المجتمع مثل الشباب.

27 - وتشير التقديرات إلى أن التعجيل بالتحول الهيكلي لنظم الطاقة، والتنمية الحضرية الأكثر ذكاءً، وزيادة التركيز على استخدام الأراضي وإدارة المياه بصورة مستدامة، والتحول نحو اقتصاد صناعي دائري، هي تدابير يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية تراكمية قدرها 26 تريليون دولار من الآن وحتى عام 2030، مقارنة بسيناريو بقاء الأمور على حالها⁽¹³⁾. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أيضاً أن تولد أكثر من 65 مليون فرصة عمل إضافية خفيفة الكربون بحلول عام 2030. وستكون المكاسب واضحة بشكل خاص في البلدان التي تختار الاستثمار في الهياكل الأساسية التكميلية والمؤسسات التي تساعد على تعزيز أسواق أكثر فعالية تشجع بنشاط على تحقيق الإمكانات التجارية للقطاعات الخضراء.

28 - ومن الاستراتيجيات الاقتصادية الرئيسية الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة تسخير إمكانات التكنولوجيات الرقمية وتعزيز المهارات الرقمية، ولا سيما في البلدان النامية. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع الاتجاه نحو عالم رقمي ومتشابك، وقد يكون اعتماد هذه التكنولوجيات وتطوير المهارات الرقمية اللازمة من العوامل الأساسية للبقاء الاقتصادي لكل من البلدان النامية والمتقدمة النمو على المدى الطويل. وهناك خطر حقيقي من أن تواجه البلدان النامية تفاوتات أكبر من ذي قبل إذا لم تكن قادرة على تبني التكنولوجيات الرقمية الرائدة التي ما فتئت تمثل بالفعل أداة رئيسية في مكافحة الجائحة. وقد زادت الفجوة

(12) المرجع نفسه.

(13) New Climate Economy, *Unlocking the Inclusive Growth Story of the 21st Century: Accelerating Climate Action in Urgent Times* (Washington, D.C., 2018).

في الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالقيمة الحقيقية من 17 000 دولار في عام 1970 إلى ما يقرب من 41 000 دولار في الوقت الحاضر، ويمكن أن يزداد هذا التفاوت بشكل أكبر في العقد القادم إذا لم تُسد الفجوة الرقمية. والقضاء على الفجوة الرقمية أمر حيوي أيضاً للنهوض بالتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم.

29 - ويقدر الاتحاد الدولي للاتصالات أن توفير إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت للأشخاص الذين يفتقرون إلى هذه الإمكانيات والبالغ عددهم 3,7 بلايين شخص قد يكلف 428 بليون دولار، وهو مبلغ يشمل تغطية التكاليف المرتبطة بالاحتياجات من البنى التحتية، وتمكين الأطر السياساتية والتنظيمية، وبناء المهارات الرقمية الأساسية والمحتوى المحلي اللازم لتوسيع نطاق الشبكات بحيث تشمل المجتمعات المحلية التي لا تصلها الخدمات. ولضمان أن تشمل الثورة الرقمية جميع الفئات، سيتعين اتباع نهج يقوم على إشراك "المجتمع ككل" و "الحكومة برمتها". ومن المرجح أن تبلغ قيمة مجموعة الحلول الرقمية المتاحة مدى الحياة بعد جائحة كوفيد-19، والتي تتجاوز قيمتها السوقية الحالية 350 بليون دولار، أكثر من 3 تريليونات دولار بحلول عام 2025، مما يجعل من الأهمية بمكان للبلدان النامية أن تستثمر في التدريب والبنية التحتية لكي تشارك في هذه الثورة التكنولوجية.

باء - بناء نظم قوية وشاملة للرعاية الصحية والحماية الاجتماعية

30 - يبين تحليل تجارب كوفيد-19 أن العديد من البلدان اتخذ تدابير طارئة لتعزيز نظمها للرعاية الصحية والحماية الاجتماعية ونظم الحكم العامة للتعامل مع الجائحة⁽¹⁴⁾. ومن بين جميع العوامل المحددة للأداء خلال جائحة كوفيد-19، ثبت أن أهمها هو نظام الرعاية الصحية (الهدف 3)، ونظام الحماية الاجتماعية (الهدفان 1 و 8) ونظام الحوكمة العامة (الهدف 16). وبالتالي، فإن نجاح عملية التعافي لما بعد جائحة كوفيد-19 سيتوقف إلى حد كبير على ما إذا كان باستطاعة البلدان الاستمرار في هذه التدابير الطارئة ومواصلة البناء عليها، مما يضع أساساً قوياً لتنشيط البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

31 - وتكتسب إعادة بناء نظم الرعاية الصحية العامة في البلدان النامية أهمية خاصة بوصفها استراتيجية لتعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. ويمكن إيلاء أولوية عالية لتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الأولية، بهدف توسيع نطاق حصول أفقر أفراد المجتمع وأكثرهم ضعفاً على خدمات ذات نوعية جيدة بأسعار معقولة. ويمكن أن تشكل زيادة استخدام التكنولوجيا والتطبيب عن بعد جزءاً هاماً من هذه الاستراتيجية. وبحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، يلزم زيادة المستوى الحالي لإجمالي الإنفاق العالمي على الصحة بنحو 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق الرعاية الصحية الأولية الشاملة. وبالنسبة لمعظم البلدان، يمكن أن تمثل زيادة الإنفاق المحلي على الرعاية الصحية بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نقطة انطلاق جيدة. غير أن ذلك لن يكون ميسور التكلفة أو كافياً بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، وسيكون تقديم الدعم المالي الإضافي من الشركاء الإنمائيين حاسماً.

32 - وبناء نظام قوي للرعاية الصحية الأولية في كل البلدان أمر مهم أيضاً في عالم مترابط للغاية، كما نوقش سابقاً. وقبل جائحة كوفيد-19، قدرت منظمة الصحة العالمية أنه يلزم على الأقل مضاعفة النظم

Sustainable Development Outlook 2020: Achieving the SDGs in the wake of COVID-19 – Scenarios (14)
for Policy-Makers (United Nations publication, 2020)

نحو التغطية الشاملة للرعاية الصحية إذا ما كان للعالم أن يحقق الهدف 3 بحلول عام 2030. وسيتطلب ذلك مبلغاً إضافياً قدره 200 مليار دولار سنوياً حتى عام 2030 لتوسيع نطاق الخدمات الصحية الأولية و 170 مليار دولار أخرى لتعزيز النظم الصحية العامة. ومن شأن ذلك كله أن يمثل زيادة إضافية بنسبة 5 في المائة في الإنفاق العالمي على الصحة المشار إليه أعلاه. وقدرت منظمة الصحة العالمية أن بإمكان استثمار بهذا الحجم أن ينقذ حياة 100 مليون شخص بحلول عام 2030. غير أنه يرجح أن تكون جائحة كوفيد-19 قد رفعت تقديرات التكاليف هذه بشكل أكبر. وفي العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، هناك حاجة أيضاً إلى الاستثمار في النظم الصحية المقاومة للصدمات من أجل التصدي للجوائح العالمية المحتملة في المستقبل، بما في ذلك من خلال زيادة تعزيز الأطر القانونية والنظم والقدرات المؤسسية.

33 - كما أصبحت إعادة بناء أنظمة حماية اجتماعية على نحو أفضل أمراً حيوياً في حقبة ما بعد جائحة كوفيد-19. وعلى وجه الخصوص، يمكن إيلاء أولوية عليا لتحقيق الغاية 1-3 بحلول عام 2030 (نظم الحماية الاجتماعية الملائمة للجميع على الصعيد الوطني، بما في ذلك حدودها الدنيا)؛ وتحسين نظم الحماية الاجتماعية ضد الصدمات؛ وتكييفها مع الاقتصاد الرقمي المتنامي بسرعة. ويقدر متوسط التكلفة الإضافية لجميع البلدان النامية لتحقيق الغاية 1-3 بنسبة 1,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو 56 بليون دولار سنوياً، استناداً إلى عينة من 57 بلداً⁽¹⁵⁾. وقد وضع العديد من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا بالفعل خططا شاملة من هذا القبيل لتوفير الحماية الاجتماعية لشرائح المجتمع الضعيفة، مما يخفف متوسط التكلفة بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة. وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، يقدر متوسط التكلفة بنسبة 4,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حين أن بعض البلدان النامية تتمتع بهامش تصرف في المجال المالي لوضع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الملائمة وطنياً للفئات الضعيفة، ستحتاج بلدان أخرى إلى توسيع نطاق هذه الاستحقاقات على مراحل لتشمل جميع سكانها. وينبغي أن يكون الهدف ضمان حصول 100 في المائة من سكان العالم على عنصر واحد على الأقل من المكونات الرئيسية الأربعة للحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الملائمة وطنياً (الغاية 1-3) بحلول عام 2030.

34 - وهناك عدة خيارات لتمويل تنفيذ الغاية 1-3 في البلدان النامية، بما في ذلك إعادة تخصيص النفقات العامة؛ وزيادة الإيرادات الضريبية؛ وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والإيرادات المساهمة؛ وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والقضاء على تدفقات التمويل غير المشروعة؛ وإدارة الديون، بما في ذلك الاقتراض، أو إعادة هيكلة الديون القائمة. ويمكن للحكومات أن تستبدل الاستثمارات العالية التكلفة والمنخفضة الأثر بالاستثمارات التي تحقق عائداً اجتماعياً واقتصادياً أعلى، والتي تُحدّد من خلال إجراء استعراضات للإنفاق العام على سبيل المثال، مع القيام في الوقت نفسه بالحد من أوجه عدم كفاءة الإنفاق والتصدي للفساد. ويمكن أن يشمل ذلك تحويل مخصصات الميزانية من النفقات العسكرية إلى برامج الحماية الاجتماعية. وتمثل النفقات العسكرية في البلدان النامية نحو 40 في المائة من متوسط تكلفة حزمة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية. ويقضي تدبير آخر بالحد من تدفقات التمويل غير المشروع، التي تمثل نحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان النامية، وهو مبلغ مذهل بالمقارنة مع الاستثمارات اللازمة في الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. وعموماً، هناك ما يكفي من الموارد لتغطية

Isabel Ortiz and others, *Universal Social Protection Floors: Costing Estimates and Affordability in* (15)
57 Lower Income Countries, ILO Extension of Social Security Working Paper, No. 58
(Geneva, International Labour Office, 2017).

التكلفة المالية للحد الأدنى للحماية الاجتماعية في البلدان النامية (الغاية 1-3)، مع تقديم الدعم الدولي وبناء القدرات لمساعدة البلدان على صياغة التدابير اللازمة وتنفيذها وتمويلها.

35 - ويجب أن تتعامل نظم الحماية الاجتماعية أيضا مع التحول المستمر لعدد كبير من العاملين نحو العمل على المنصات الرقمية ومع بيئة عمل أكثر هشاشة. وفي حين أن هذه الأشكال الجديدة من العمالة توفر مرونة أكبر للمؤسسات والعاملين وتخفف تكلفة الخدمات بالنسبة للعملاء، فإنها كثيرا ما تترجم أيضا، بالنسبة للعاملين، إلى انخفاض في الدخل وزيادة تقلبه، وارتفاع مستويات انعدام الأمن من حيث الدخل، ووجود ظروف عمل غير ملائمة أو غير منظمة، وانعدام الحماية الاجتماعية أو محدوديتها. ومن الصعب تحديد الطرف المسؤول عن المساهمة في التأمين الاجتماعي لأن أيا من المشتريين (أي أولئك الذين يطلبون الخدمات) والمنظمين (المنصات الرقمية) لن يعترف بعلاقة عمل تنطوي على مسؤوليات تتعلق بالحماية الاجتماعية. ويمكن لعدة خيارات سياسية أن تساعد في معالجة هذه الثغرات. فعلى سبيل المثال، يمكن توسيع نطاق تغطية الأطر التشريعية لتشمل العاملين على المنصات الرقمية، الذين يصنفون بشكل دائم على أنهم متقاعدون مستقلون ويفقدون بالتالي إلى الحماية الاجتماعية. كما يمكن تخفيض أو إزالة العتبة الدنيا لحجم المؤسسة أو وقت العمل أو الدخل التي تُشترط للمساهمات من أجل توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العاملين وتهيئة جو من التكافؤ لجميع أرباب العمل. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الممكن تبسيط المتطلبات الإدارية والتمويلية، على سبيل المثال، باستخدام منصات متنقلة.

جيم - التعافي المستدام وحماية الكوكب

36 - كان لجائحة كوفيد-19 أثر إيجابي، وإن كان على الأرجح قصير الأجل، على العديد من الأهداف المتصلة بالكوكب، كما نوقش سابقا. والسؤال المطروح هو ما إذا كان بإمكان البلدان أن تبني على الدروس المستفادة خلال الأزمة للحفاظ على هذا التقدم في تجدد الطبيعة خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي. وقد توفر أهداف آيتشي لاتفاقية التنوع البيولوجي، التي وضعت عام 2010، نموذجا للكيفية التي يمكن بها للتعاون الدولي أن يؤدي دورا هاما في تعزيز حماية الكوكب. وتدعو أهداف آيتشي إلى حماية ما لا يقل عن 17 في المائة من الأراضي البرية والمياه الداخلية و 10 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام 2020. ويشير تقييم أجرته مؤخرا الشراكة العالمية بشأن الهدف 11 من أهداف آيتشي إلى أن الهدف الأول وصل إلى 15 في المائة والهدف الثاني إلى 7,8 في المائة في أيلول/سبتمبر 2019. وتبين هذه الإنجازات في مجال الحفاظ أن تدابير السياسات الوطنية النشطة والتعاون الدولي القوي يمكن أن تحدث فرقا كبيرا عندما يتعلق الأمر بحماية الكوكب، وهي بالتالي تولّد قدرا من التفاؤل بشأن ما يمكن تحقيقه خلال مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19.

37 - وسيكون من المهم بشكل خاص استخدام مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19 لتسريع عملية فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، بما في ذلك الزيادات الإضافية في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وسيطلب ذلك استثمارات في حزمة التعافي الاقتصادي الأخضر التي نوقشت أعلاه، ولكنه يتطلب أيضا إحراز تقدم كبير في مجالات مثل تطوير البنية التحتية للطاقة النظيفة؛ ومصادر الطاقة المتجددة؛ وتحسين البطاريات؛ والشبكات الذكية؛ وأنواع جديدة من الوقود؛ والمركبات الكهربائية؛ وتكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه. فالفحم، على سبيل المثال، لا يزال يساهم بنحو 40 في المائة من مصادر الطاقة المستخدمة لتوليد الكهرباء، وينبغي أن تتخفف هذه الحصص إلى حوالي 26 في المائة بحلول عام 2040 من أجل تحقيق

هدف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المنصوص عليه في اتفاق باريس، وفقا للوكالة الدولية للطاقة. وقد انخفضت تكلفة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بشكل كبير، وأصبحت تنافس الآن مصادر الطاقة المولدة من الوقود الأحفوري. ومن المهم أن تستفيد البلدان من هذه الفرصة إذا ما كان لعملية التعافي من جائحة كوفيد-19 أن تسهم في التنمية المستدامة.

38 - ويؤدي تطوير بطاريات الليثيوم ذات التكلفة المنخفضة والطاقة العالية أيضا إلى جعل التحول إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة كمصدر للطاقة أجدى من الناحية الاقتصادية. ولزيادة الاستثمار في الشبكات الذكية أهمية بالغة في إقامة بنية تحتية للطاقة النظيفة، وفي جعل مصادر الطاقة المتجددة أقرب منا للعمال على امتداد مسافات طويلة. ويتيح تطوير أنواع جديدة من الوقود حاليا، مثل الهيدروجين، أيضا توسيع حصة مصادر الطاقة الخالية من الانبعاثات، في إطار استراتيجية لمكافحة تغير المناخ. ومن المجالات الأخرى التي يرجح أن تؤدي دورا هاما في الحد من الزيادات في درجات الحرارة عالميا هو تطوير مركبات كهربائية وتسويقها بسرعة. وقد يلزم أيضا احتجاز كميات كبيرة من الكربون وعزلها من أجل خفض حجم ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بشكل جوهري.

39 - وتتجاوز البصمة البيئية العالمية للأنماط الحالية لاستهلاك المواد وإنتاجها قدرة الأرض البيوفيزيائية بمقدار 1,8 مرة⁽¹⁶⁾. وهذا يعني أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي كان لفترة طويلة ناجما عن الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وهذه الاستراتيجية تعرض الآن للخطر النظم التي يعتمد عليها التقدم الاقتصادي في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يتم توليد حوالي 1,3 بليون طن من النفايات الغذائية كل عام، نتيجة لممارسات غير مستدامة. ويتيح التعافي من كوفيد-19 فرصة للبلدان لعكس هذا المسار بالتحول بطريقة رئيسية إلى عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة. وسيكون لزيادة كفاءة استخدام الموارد، ولا سيما في مجال الزراعة، والترويج لأنماط حياة أكثر استدامة، أهمية خاصة في هذا الصدد.

40 - ويبين تحليل أجرته مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن أهداف التنمية المستدامة في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي يمكن تحقيقها من خلال توسيع بسيط للإنتاج الزراعي، بشرط أن تصبح النظم الزراعية أكثر استدامة وأن يوزع الغذاء على نحو أكثر إنصافا في جميع البلدان وداخل كل منها. وفي إطار هذا التصور المستقبلي، تشهد طرائق الإنتاج تحولا نحو تكنولوجيات أكثر استدامة وأقل استهلاكاً للموارد ونحو اقتصاد دائري، استجابة لتغير أفضليات المستهلكين. وهذا التحول يشمل تركيزا أكبر على الحفظ والزراعة العضوية، مما يتيح خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتقليل من الاستخدام غير المستدام للأراضي بحلول عام 2030.

41 - وتوفر التكنولوجيات الرقمية الجديدة أيضا العديد من الفرص لتحقيق هدف الاستهلاك والإنتاج المستدامين. فالإنترنت، على سبيل المثال، جعلت "العمل من المنزل" أو العمل عن بُعد أمرا ممكنا. وكذلك فإن مواصلة تطوير الطباعة الثلاثية الأبعاد والتصنيع بتقنية الطبقات المتتالية سيقلان من الحاجة إلى تجمع عدد كبير من الأشخاص في مكان واحد لأغراض الإنتاج. فهذه التكنولوجيات الجديدة لديها القدرة على تغيير أساليب العمل بشكل جذري وإعادة تحديد مفهوم الميزة النسبية من خلال تسهيل الإنتاج الفعال المستقل على نطاق واسع وتقريب نظم الإنتاج من المستهلك. ومن شأن ذلك أن يسهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد، وزيادة استهلاك المنتجات الرقمية، مما يسهل تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. ومن

المهم للغاية أن تعزز البلدان النامية نظمها الوطنية للابتكار لكي تكون قادرة على الاستفادة بشكل فعال من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة.

42 - وقد حان الوقت أيضا لإعادة النظر في المعايير المستخدمة لقياس الرفاه. وقد أُقرّ منذ مدة طويلة بوجود عيوب في إجمالي الناتج المحلي كمقياس للرفاه، وينبغي التعجيل باتخاذ خطوات عملية لتعديل تعريف هذا المؤشر الهام ومنهجية حسابه. وينبغي، على سبيل المثال، أن تؤخذ في الاعتبار الأضرار التي لحقت بالبيئة جراء أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية عند قياس النمو الاقتصادي. وثمة حاجة إلى مواصلة وتعزيز الجهود التي تبذل حاليا في اللجنة الإحصائية بدعم من شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة من أجل تحسين هذه القياسات.

دال - التعاون والشراكة الفعالان المتعددا الأطراف

43 - أظهر كوفيد-19 أن التعاون والشراكة بين البلدان أمران أساسيان للمكافحة الفعالة للجائحة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. ويُبرز الطابع الحيواني المنشأ لكوفيد-19 أهمية قيام البلدان بإعادة تأكيد التزامها بتعزيز التعاون الدولي للحد من الضغط العالمي على الطبيعة، وذلك للتقليل من احتمال ظهور مثل هذه الجوائح والتحديات العالمية المماثلة في المستقبل.

44 - وللبلدان أيضا مصلحة مشتركة في تعزيز قدرة نظام الصحة العامة العالمي من أجل ضمان قدرته على الصمود في وجه الجوائح، مثل كوفيد-19، والتعامل معها في حال نشوئها. ولا يمكن لنظام الصحة العامة العالمي أن يكون قويا إلا بقدر قوته في أضعف بلد. ولذلك، فإن تعزيز نظام الرعاية الصحية في البلدان التي تعاني من نقص خاص في هذا الصدد لم يعد مهمة تلك البلدان وحدها، بل مهمة المجتمع العالمي برمته. ويلزم تعاون وشراكة قويان فيما بين جميع البلدان لإنجاز هذه المهمة.

45 - والتخفيف من تقلص الحيز المالي للبلدان النامية هو مهمة أخرى تتطلب تعاوننا قويا متعدد الأطراف، لأن هذا الوضع يقيّد قدرتها على تعزيز نظم الرعاية الصحية الوطنية وغيرها من الخدمات العامة، بوصفها عنصرا حاسما في استراتيجية تعافٍ مستدام ومرن من الجائحة. وهروب رؤوس الأموال من البلدان النامية مرتفع، وقد انخفضت أسعار السلع الأساسية والتحويلات المالية انخفاضاً كبيراً خلال الجائحة، كما أن القيود التجارية والانخفاضات في النقل الجوي تقلل من إيراداتها من الصادرات، وتتفاقم كل هذه العوامل بفقدان الدخل في بعض القطاعات مثل السياحة. وفي هذا السياق، فإن العديد من البلدان النامية مكثلة بشدة بالتزامات خدمة الديون التي تقف في طريق الاستثمار في تعافٍ مستدام ومرن يعزز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويتطلب التغلب على هذه الحواجز تعاوننا فعّالا متعدد الأطراف لضمان أن يتاح للبلدان النامية حيز مالي وسياساتي كاف للتصدي للجائحة، ولضمان أن تخطط وتنفذ في الوقت نفسه استراتيجية فعالة للتعافي.

46 - وكثيرا ما تكون الثغرات في البنيان المالي الدولي، أو في عدم اتساق السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي، هي التي تقوض تمويل التنمية المستدامة. وهكذا فقد فتحت أزمة كوفيد-19 المجال أمام تحصين البنيان السياسي والمؤسسي على المستويات القطري والإقليمي والعالمي مما يطرأ من تطورات في المستقبل. وذلك يتطلب تحديث السياسات الضريبية، وقواعد أسواق رأس المال، والتعاون الإنمائي، وسياسات

المنافسة واللوائح التي تنظم التجارة والديون والقطاع المالي، لضمان توافقها مع حقائق الواقع الجديد، بما في ذلك اقتصاد رقمي متزايد، ومخاطر ذات طابع منهجي⁽¹⁷⁾.

47 - والوفاء بالالتزامات القائمة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، إلى جانب زيادة فرص الحصول على تمويل بشروط ميسرة، أمران هامان بصفة خاصة للبلدان النامية في بداية العملية التي تقوم بها للتعافي من جائحة كوفيد-19. وتبعا للظروف القُطرية، قد تشمل التدابير الإضافية وقفا اختياريًا لمدفوعات خدمة الدين، وإعادة هيكلة الديون، واستخدام وحدات حقوق السحب الخاصة، وإنشاء آليات تتبع تشاركية وشاملة للجميع، وذلك من أجل ضمان توجيه الأموال نحو القطاعات الاجتماعية في إطار استراتيجية لإعادة البناء على نحو أفضل. ويمكن أيضا خفض تكلفة التحويلات أن يساعد في حفز التعافي بعد الأزمة، وأن يساعد كثيرا في إعادة استهلاك الأسر المعيشية في البلدان المستفيدة إلى معدلاته السابقة. ويلزم أيضا تقديم حوافز لتشجيع زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية لدعم جهود التعافي والمساعدة الاجتماعية. ويمكن لخطط الإنفاق العام في البلدان النامية أن تعكس الأولويات الوطنية في هذا الصدد، وهي أولويات يمكن للقطاع الخاص وغيره عندئذ الالتزام بها.

48 - ولذلك، فإن استدامة ومرونة عملية التعافي من آثار كوفيد-19 ستتأثران تأثيرا شديدا بفعالية التعاون والشراكة المتعددي الأطراف. وإذا أطلقت البلدان العنان لنفسها في تبادل المشاعر العدائية والشحناء، وإذا لم تُعْم الأطراف المعنية المختلفة الشراكة اللازمة، فمن غير المرجح أن يكون لعملية التعافي من كوفيد-19 تأثير هام على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، إذا تمكنت جميع البلدان والأطراف المعنية من التنبه للمؤشرات التي تنذر بوقوع خطر والمضي قدما نحو زيادة تعزيز التعاون والشراكة المتعددي الأطراف، فإن احتمال التعافي المستدام والمرن من جائحة كوفيد-19، سيزداد كثيرا.

ثالثا - تعبئة دعم منظومة الأمم المتحدة من أجل تعاف مستدام ومرن من آثار جائحة كوفيد-19

49 - منذ بدء الجائحة، قادت منظومة الأمم المتحدة الاستجابة العالمية للطوارئ الصحية، وقدمت أيضا المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى أضعف الفئات في البلدان المستفيدة من البرنامج. وتحت قيادة منظمة الصحة العالمية، جُنِّدَت منظومة الأمم المتحدة بأسرها في وقت مبكر لمكافحة الجائحة من خلال تدابير مثل توزيع الإمدادات الطبية؛ وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية؛ وبناء قدرات الاختبار والتعقب؛ ومنع انتشار الفيروس.

50 - وفي الوقت الذي التفت فيه أفرقة الأمم المتحدة القُطرية والمنسقون المقيمون في البلدان المستفيدة من البرنامج حول منظمة الصحة العالمية لدعم الاستجابة في مجال الصحة العمومية، أطلقت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية إلى جانب الخطة الإنسانية العالمية. وقد حشد هذا الإطار الدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بتنسيق من المنسقين المقيمين وبقيادة تقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستفاد من النظام الأوسع لدعم العمل الاجتماعي - الاقتصادي. وكان إعداد تقيييمات الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 في صميم استجابة الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة. وأعقب ذلك وضع 121 خطة استجابة اجتماعية واقتصادية تشمل 139 بلدا

(17) تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021.

وإقليميا لدعم الحكومات باستجابة سريعة ومنسقة تنسيقاً جيداً. وكان تعزيز تعافٍ مستدام ومراعٍ للكوكب هو الخيط الناظم لخطط الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية.

51 - وفي أيلول/سبتمبر 2020، أطلق الأمين العام استراتيجية شاملة لدعم تمويل تصدي البلدان المستفيدة من البرنامج لجائحة كوفيد-19 وتعافيتها من آثارها. وشددت الاستراتيجية بوجه خاص على ضرورة كفاية أن تُصمَّم عملية التعافي الوطنية في البلدان المستفيدة من البرنامج ابتغاء الاستفادة من فرص إعادة البناء على نحو أفضل، والسعي إلى إيجاد فرص لإحداث تغيير مجتمعي مفضٍ إلى التحول.

52 - وسيتوقف أي تعافٍ مستدام ومرن من آثار جائحة كوفيد-19، إلى حد كبير، على التوزيع العادل للقاحات على جميع البلدان. وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت منظمة الصحة العالمية في العام الماضي، وبالتعاون مع جهات شريكة دولية، مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، التي تشمل مرفق كوفاكس من أجل تسريع البحث عن لقاح فعال وتوزيعه على جميع البلدان. وهذه المبادرة الرئيسية المتعددة الأطراف تقدم الدعم حالياً في بناء القدرات التصنيعية، وشراء الإمدادات، في وقت مبكر حتى يتسنى توزيع بليون جرة على نحو منصف على نحو 190 بلداً وإقليمياً بحلول نهاية عام 2021. وفي أواخر شباط/فبراير 2021، وزع مرفق كوفاكس أول 11 مليون جرعة على بلدان في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويتوقع مرفق كوفاكس أن يوزع، بحلول نهاية أيار/مايو، نحو 237 مليون جرعة على 142 بلداً.

53 - وعلى الصعيد القطري، يتولى المنسقون المقيمون في البلدان المستفيدة من البرامج المسؤولية الرئيسية عن تنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لوضع وتنفيذ استراتيجيات لمواجهة والتعافي يكون زمام المبادرة فيها بيد السلطات الوطنية. وهذا الجهد يدعمه صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها الذي أنشأه الأمين العام على الصعيد العالمي لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في إعادة البناء على نحو أفضل في سياق معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. ويكمل الصندوق مبادرات أخرى لتقديم الدعم المتعلق بكوفيد-19 بقيادة منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

54 - وأطلقت منظومة الأمم المتحدة أيضاً قائمة للحلول من أجل دعم عمل صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها. وتتألف القائمة من 206 برامج، قيمها المنسقون المقيمون بأنها أهم المشاريع المستمدة من خطط الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية والتي عمل على وضعها 104 بلدان مستفيدة من البرنامج، وأكثرها إلحاحاً وافئزازاً إلى التمويل.

رابعاً - خلاصة

55 - في حين خلفت أزمة كوفيد-19 آثاراً غير مسبوقه من حيث نطاقها وحجمها، فإنها لم تُصب جميع البلدان وجميع الأشخاص بنفس الطريقة، ولا ينبغي أن تكون النكسات التي سببها كوفيد-19 دائمة. ويجب أن نعمل على سلوك المسار الصحيح للمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

56 - ومن المهم بصفة خاصة أن تحول البلدان أزمة كوفيد-19 إلى فرصة للتعافي بشكل أفضل. ويمكن تحقيق ذلك بتوجيه التدخلات السياسية نحو تعزيز قدرة الإنسان والكوكب على الصمود، وتوجيه الكثير من الموارد المخصصة للتعافي نحو الاستثمارات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد كشفت أزمة كوفيد-19

عن العديد من نقاط الضعف في هياكلنا الاجتماعية الاقتصادية وأطرنا السياسية الحالية، ولكنها أثبتت أيضاً قدرة الحكومات والجهات المعنية الأخرى على اتخاذ إجراءات حازمة للغاية، عند الاقتضاء.

57 - وأي تعافٍ مستدام ومرن من آثار جائحة كوفيد-19 سيتطلب من البلدان اعتماد سياسات تؤدي إلى إحداث تحول جذري صوب التنمية المستدامة؛ والقضاء على الفقر والجوع؛ وكبح أوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين؛ وتسريع التحوّل في مجال الطاقة، واتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة لمواجهة تغير المناخ؛ ووقف فقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي.

58 - ويؤكد تفشي كوفيد-19 أيضاً مدى الترابط الذي بات العالم يتسم به والأسباب التي تجعل التعاون المتعدد الأطراف ذا أهمية حاسمة لتحقيق تعافٍ مستدام ومرن للبلدان على المستوى الفردي أو الجماعي. ومن ثم، فمن المهم ألا تُستخدم تجربة كوفيد-19 ذريعة لإضعاف التعاون والشراسة المتعددي الأطراف، بل لتجديد الروح التي طبعت اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

59 - ويقدم هذا التقرير التوصيات التالية في وقت شرعت فيه الدول الأعضاء في عملية لتحقيق تعافٍ مستدام ومرن من آثار جائحة كوفيد-19 خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

(أ) يمكن للبلدان أن تسعى إلى تحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام وشامل للجميع ومراعٍ للكوكب، كاستراتيجية تهدف إلى التغلب على الحرمان وانعدام المساواة وتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية مواتية، وخلق فرص عمل، وتحقيق وفورات في التكاليف على المدى الطويل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتدعو استراتيجية التعافي الأخضر إلى تحول هيكلي لنظم الطاقة؛ وإلى تنمية حضرية أذكى؛ وتركيز أكبر على استغلال الأراضي وإدارة الموارد المائية على نحو مستدام؛ والتحول نحو الاقتصاد الدائري، إلى جانب التزام كبير بالاستثمار في رأس المال البشري وتنمية المهارات في المجتمع؛

(ب) من المهم بصفة خاصة أن تعالج خطط التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع على المدى الطويل، وتمكين النساء والفتيات من إطلاق طاقاتهم الكامنة كاملة. وذلك يمكن أن يشمل تحويل العمل غير المدفوع الأجر والمجحف في مجال الرعاية إلى اقتصاد رعاية جديد شامل للجميع؛ وضمان أن تركز الاستراتيجيات الاجتماعية-الاقتصادية تركيزاً قوياً على النهوض بحياة المرأة والفتاة؛ وتوفير الخدمات الأساسية لمنع العنف ضد المرأة والفتاة والتصدي له؛ وتحسين توافر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لحالات الإصابة بمرض كوفيد-19 وحالات دخول المستشفى بسببه والاختبارات الخاصة به؛

(ج) يجب على البلدان النامية خصوصاً تعزيز قدراتها في المجالين السياساتي والمؤسسي وفي مجال الموارد البشرية لتسخير إمكانات التكنولوجيات الرقمية في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي توسيع نطاق التعاون والتضامن على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن المسائل الرقمية. ويمكن للبلدان أن تسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مبادئ عامة ومؤسسات مشتركة لحل المشاكل الجماعية في هذا المجال. ويمكن أن يكون الغرض من هذا التعاون هو كفاءة استخدام فوائد اقتصاد البيانات لبناء مجتمع عالمي يكون أقدر على الصمود وأوفر صحة وأكثر عدلاً؛

(د) يمكن أن يشمل التحول نحو تعاف اقتصادي مراعٍ للكوكب استثمارات جديدة كبيرة في مجالات مثل البنية التحتية للطاقة النظيفة، ومصادر الطاقة المتجددة، والبطاريات المنخفضة التكلفة والعالية الطاقة، والشبكات الذكية، والوقود الجديد، والسيارات الإلكترونية، وتكنولوجيات احتجاز وعزل الكربون؛

(هـ) من الأهمية بمكان أن تتخذ جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، التدابير القانونية والسياساتية والمؤسسية اللازمة لتمكينها من أن تعيد، على نحو أفضل، بناء أنظمة الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، في إطار استراتيجيتها لتحقيق تعافٍ مستدام ومرن من آثار جائحة كوفيد-19. وذلك يشمل تعزيز التضامن الدولي مع البلدان النامية، وكفالة أن تكون نظم الحماية الاجتماعية قادرة على التأقلم مع التحول الجاري صوب الاقتصاد الرقمي؛

(و) يتعين على الدول الأعضاء الاستفادة من تخفيضات ثاني أكسيد الكربون التي تحققت خلال جائحة كوفيد-19 من خلال الالتزام بالعمل السريع والمطرد أثناء عقد العمل وما بعده، من أجل الوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050 وحصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن. وذلك سيتطلب تخفيضات بنسبة 45 في المائة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بحلول عام 2030. ويتعين على الدول في موازاة ذلك أن تضع وتنفذ استراتيجيات للتكيف في سياق مواجهة الآثار الحتمية لتغير المناخ وحماية مجتمعاتها المحلية؛

(ز) يجب أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور هام في دعم البلدان المستفيدة من البرنامج في وضع وتنفيذ استراتيجيات تعافٍ مستدام ومرن من كوفيد-19، بحيث يكون بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، هو الدليل في هذا الصدد. وسيطلب أداء هذه المهمة التزاماً قوياً من جانب جميع كيانات الأمم المتحدة بالنهج المشتركة في عمليات التخطيط للأنشطة القطرية وبرمجتها وتنفيذها، وإقامة شراكة فعالة بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على جميع المستويات.